

العراق: مجلس الأمن لا يمكنه تجاهل حقوق الإنسان

نيويورك – نَبَّهت منظمة العفو الدولية اليوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى أنه يجب أن يكفل وضع حقوق الإنسان في صلب أي مشروع قرار بشأن العراق.

وقالت منظمة العفو الدولية: "إن العبارات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يتضمنها النص الحالي المقدم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأسبانيا ضعيفة ومبهمة ولا تلبي حاجة الشعب العراق إلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان".

لقد لمس مندوبو منظمة العفو الدولية إلى العراق بشكل مباشر الحاجة الماسة إلى الالتزام الشامل بحقوق الإنسان، بدءاً بالكشف عن الحقيقة والمساءلة عن الانتهاكات السابقة وانتهاءً بضمان أمن العراقيين في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار في المحافظة على القانون والنظام.

وأضافت منظمة العفو الدولية تقول: "لقد شاهد مندوبونا في العراق جثثاً تُستخرج من مقابر جماعية، وتحدثوا إلى أشخاص يشعرون بعدم الأمان في الشوارع، وسمعوا قصصاً عن أن ملفات أمنية يمكن أن توفر أدلة مهمة على وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في السابق، باتت تُستخدم لـلف السلع في السوق. إن كل ذلك يؤكد على أهمية دعوتنا إلى وضع حقوق الإنسان في صلب المناقشات المتعلقة بالعراق."

ودعت منظمة العفو الدولية إلى إنشاء لجنة خبراء محايدة لضمان تقديم المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، سواء في الماضي أو في الحاضر، إلى العدالة، كما دعت إلى إصلاح نظام القضاء العراقي.

وفي رسالة بعثت بها إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، حثت المنظمة هذه الدول على ضمان ما يلي:

- تمكين الأمم المتحدة من لعب دور فعال، تستطيع من خلاله التصرف، بصلاحيات كاملة، لاتخاذ التدابير المناسبة لحماية حقوق الإنسان في العراق وتعزيزها؛
- معالجة قضية العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية الهائلة والخطيرة بمقتضى القانون الدولي؛
- إعادة بناء المؤسسات القضائية والشرطية في العراق وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان .

واختتمت منظمة العفو الدولية رسالتها بالقول: "إن حماية جميع حقوق الإنسان وإحقاقها لجميع العراقيين سيكون عنصراً أساسياً في عملية إعادة بناء العراق."